

## بيان - طلاب في الجامعة اللبنانية

إن السلطة اللبنانية التي تحارب اليوم الطبقة العاملة الفلسطينية هي نفسها التي تمنع في سياسات نل وإفقار اللبنانيين والسوريين وكافة العاملات والعمال القاطنين ضمن حدود الدولة اللبنانية

ان الإجراءات المتبعة من وزارة العمل اليوم ليست بالشأن الجديد وهي استكمال لسياسة تجزئة وعزل فئات المجتمع في لبنان عن بعضها البعض قانونيا وجغرافيا ومنفعا لاحتوائها كل على حدا ومنع فكرة بداية أي حراك جماهيري موحد. ان حراك مخيماتنا في الجوهر، لهو حراك ضد السلطة الطائفية واقتصادها التبعية الذي يمس كافة قطاعات الدولة اللبنانية من الصحة الى المواصلات مروراً بالتربية على رأسها جامعتنا اللبنانية، عطفاً على ذلك نرى اننا كمجتمع طلابي خصوصاً ولبناني عموماً لا يمكن أن نكون بمنأى عن جوهر الحدث الحاصل ومسبباته وتداعياته. ولذلك كله؛ نكتب هذا البيان لنذكر السلطة اللبنانية بكافة مكوناتها الحزبية الطائفية الوظيفية إن حركتنا الطلابية ( التي طالما كان الفلسطينيون والسوريون في طليعة مسيرتها النضالية منذ الخمسينات) لم تبدأ بالموازنة ولن تقف عند حدود الجامعة الوطنية. نكتب لكي نذكر هذه السلطة أن حراكنا الطلابي لحماية جامعتنا الطلابية-جامعة الفقراء هي حركة سياسية في المقام الأول تضع نصب أعينها النضال ضد هذا النظام الطائفي وسياساته الاقتصادية التجويعية والاجتماعية العنصرية التي لطالما دفعت بطلابنا إلى الهجرة بحثاً عن حياة كريمة شأنهم شأن الشباب الفلسطيني. كما نذكر السلطة اللبنانية ان النسيج الاجتماعي اللبناني - الفلسطيني ولد منذ ثلاثينات القرن الماضي اي ما قبل النكبة، لذلك نؤكد على مسألة بديهية أننا كطلاب في الجامعة الوطنية اللبنانية سنقف يداً واحدة مع احتجاجات مخيماتنا الفلسطينية في خضم تحركها لانتزاع حقوقها المسلوقة، ونطالب السلطة اللبنانية فيما يلي :

أولاً، تلبية كافة مطالب انتفاضة المخيمات والتي تضمنها البيان الصادر عن الحراك الفلسطيني في 2019/7/20 بيروت.:

1. أن تُصدر الدولة اللبنانية قانوناً يُعرّف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ويضمن لهم حقوقهم المدنية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتأمين عيشهم الكريم.
2. تعديل القانون 2010/129 لناحية إلغاء إجازة العمل ومنح اللاجئين الفلسطينيين الحق في مزاوله المهن الحرة وإصدار المراسيم التطبيقية اللازمة.
3. تعديل قوانين تنظيم المهن الحرة بما ينسجم مع قانون العمل لناحية استكمال تنفيذ إجراءات استثناء الفلسطيني من شرط المعاملة بالمثل، وشرط إلغاء ممارسة المهنة في البلد الأصلي
4. وقف التمييز المركب ضد اللاجئين الفلسطينيين وإصدار تعديل قانوني يسمح لهم بتملك العقارات.

ثانياً، كحركة طلابية مكونة من مواطنين ولاجئين نطالب السلطة اللبنانية بما يلي:

1. توقيع والتصديق على قرار 1951 الذي يصون حقوق كافة اللاجئين الراحدين ضمن جغرافيا الدولة اللبنانية لوقف مسرحية التعديلات الحقوقية والقانونية المُعلنة من طرف الإدارات اللبنانية كافة .
2. الامتنثال بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة الـ 23 منه : " لكل شخص حق العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومُرضية، وفي الحماية من البطالة. لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساوٍ على العمل المتساوي. لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومُرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتُستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية. لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه "
3. الإمتثال بالعهد الدولي (الاول والثاني) الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي صادق عليها لبنان صراحةً والمنصوصة ضمن مقدمة الدستور اللبناني لا سيما فيما يتعلق ببند المساواة أمام القانون
4. إصدار قانون يُعطي اللاجئ الفلسطيني الحق بالاشتراك في انتخابات الإدارات المحلية "البلديات" وذلك في سياق تحسين أوضاع اللاجئين في المخيمات وفي كافة أماكن سكنهم
5. وقف كل أشكال المعاملة الأمنية المُمارسة على تخوم المخيمات بالتحديد وضد الفلسطينيين بالمُجمل .

وإننا نؤكد أن حق العودة للاجئين بالمُجمل واللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص هو حق غير قابل للتصرف تحت أي اعتبار، إلا أننا لن نسمح للسلطة اللبنانية وأبواقها أن تستخدم هذا الحق حجة للإمعان في سلب شعبنا الفلسطيني حقوقه. لذلك نؤكد تبيننا الكامل لاحتجاجات مخيماتنا الفلسطينية ومطالبها المُحققة ونذكر بأهمية وحدة كافة شرائح المجتمع اللبناني (لا سيما الطبقات العاملة بكافة جنسياتها) ضد بنية السلطة اللبنانية

إننا ندعو الجسد الطلابي في كافة جامعاتنا ومدارسنا في لبنان إلى دعم هذه التحركات الشعبية المُحققة بكافة الوسائل، وإعلاء الصوت ضد البنية الفاسدة للسلطة اللبنانية وإجراءاتها التعسفية بحق مجتمعنا ككل. كما وندعو الحركات الطلابية في الوطن العربي لمساندة نضال شعبنا الفلسطيني خصوصاً وكل شرائح مجتمعنا المناضلة لأجل العدالة الاجتماعية والتحرر الوطني بالمُجمل.

الموقعون:

طالبات وطلاب في الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية الإدارية-بيروت كلية العلوم الاجتماعية -بيروت كلية الفلسفة-بيروت وصيدا كلية علم النفس -بيروت كلية علوم-بيروت